

مأزق السودان.. الولاة سبب في الأزمة وجزء من الحل

تعيين والي كسلا يفتح جراح اقتسام السلطة والثروة بين المركز والولايات



يكشف التباين في الرؤى بين القوى السياسية السودانية في طريق إحداث تغيير هيكل عميق في قواعد السلطة بعد استبدال الولاة العسكريين على أمل الانتهاء من مفاوضات السلام خلال الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية، أن هذه السياسة قد تعيد جميع الفرقاء إلى المربع الأول بعد أن بات الولاة الجدد الذين عيّنهم رئيس الحكومة عبدالله حمدوك طرفاً في الأزمة بدل أن يكونوا جزءاً من مسار السلام في بلد يواجه جبلاً من المشاكل المزمنة خلفها نظام الرئيس المخلوع عمر حسن البشير.

الخرطوم - تصاعدت وتيرة الاتهامات بين حركات مسلحة وقوى قبلية في عدد من الولايات، وبين الحكومة الانتقالية والقوى المدنية التي تشكل ظهراً سياسياً لها، بعد أن شهدت بعض الأقاليم توتراً على وقع زيادة الاعتداءات المسلحة، واندلاع أزمة بطلها الولاة المدنيون المعينون أخيراً من رئيس الحكومة عبدالله حمدوك.

وشهدت المفاوضات بين وفدي الحكومة السودانية والجهة الثورية في أبريل ومايو الماضيين مناقشات حادة حول استبدال حكام الولايات العسكريين بمدنيين، قبل أن تزداد المواجهة سخونة بين السلطة الانتقالية وفلول نظام الرئيس المعزول عمر البشير، بعد تظاهرات محدودة في ذلك الوقت تمكنت قوات الأمن من السيطرة عليها.



مرتضى الغالي
مكونات السلطة
الانتقالية تعاني خلافات
في بنيتها الداخلية

وما زالت أزمة تعيين القيادي بقوى الحرية والتغيير، صالح محمد صالح، واليا على كسلا بشرق السودان، تلقي بظلالها على العلاقة بين مكونات الثورة المدنية وغالبية القبائل الراضة لتعيينه، وفشلت وساطة مجلس السيادة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ما يهدد بتعميق حدة الفجوة التي تحاول الحكومة سدها.

جولة جديدة

تعقد اللجنة الرباعية التي شكلها مجلس السيادة، وتضم عضوي المجلس الفريق أول شمس الدين كباشي ومحمد الفكي سليمان، ووزير الدفاع اللواء ياسين إبراهيم ياسين، ووزير العدل نصر الدين عبدالباري ممثلاً عن حمدوك، الخميس، اجتماعاً حاسماً مع قادة قبائل شرق السودان للوصول إلى حل وسط ينهي الأزمة القائمة.

وتصّر قوى الحرية والتغيير على قرارها بتعيين والي، وتطالب بأن يأخذ فرصته أولاً قبل تقييم أدائه وليس لديها غضاضة في إزاحته في حال الفشل في

من المسؤول عن استمرار الفوضى

عديدة منذ ثورة ديسمبر الماضية، أثرت على سير المرحلة الانتقالية بعد أن استأثرت قوى بعينها بصنع القرار وبالتالي فكل تيار يحاول إثبات قوته، ما يدفع قوى الحرية والتغيير للتمسك بالولاة المدنيين الذين رشحتهم، برغم الاعتراضات القوية التي تواجهها.

الباحثة منال خضير تقول لـ«العرب» إن قوى معادية للثورة دخلت على خط الأزمة مستغلة الاحتقان

وأشار إلى أن السودان يعاني مشكلة مركزية منذ استقلاله ترتبط باقتسام الثروة والسلطة بين المركز والأطراف، والمفاوضات التي جرت في السابق لم تستطع حل هذه الإشكالية وادت إلى انفصال جنوب السودان، وذلك برجع لطبيعة الولايات المترامية التي تختلف في خصائصها بين ولايات غنية وأخرى فقيرة ومناطق تنشط فيها الحركات المسلحة وأخرى بعيدة عن سيطرتها.

الظهير السياسي لحكومة الثورة، وأبدت موافقتها على المشاركة في مؤتمر جامع تشارك فيه قوى الثورة والتغيير من كافة أنحاء السودان لحل الأزمات الراهنة. وشدّت الجبهة الثورية في بيان أصدرته، مساء الإثنين، وقع باسم جميع القادة السياسيين والعسكريين المنتمين إليها، على ضرورة خلق حوار عميق، بعيداً عن التخوين والتحريض وتصفيح الحسابات، والعداء لعملية السلام القائمة مع ضرورة إشراك لجان المقاومة وأسر الشهداء والنساء والشباب وريف السودان وولاياته في مشاورات توافقية مستقبلية.

ويعتقد الكاتب والمحلل السياسي، مرتضى الغالي، أن مكونات السلطة الانتقالية تعاني خلافات جسيمة في بنيتها الداخلية أثرت على معالجتها لأزمات الهامش، لأن التحالف الحكومي يعاني خلافاً في جسمه المدني وثمة تباينات بين المكونين المدني والعسكري، والخلافات التي نشبت بين المركز والهامش هي إفران طبيعي لغياب التوافق.

وقال في تصريحات لـ«العرب» إن «الخارطة السياسية حدثت بها تغييرات

لنجاحه وتلافي أخطاء الثورات السابقة، واتهمت القوات المسلحة، قوات تتعق للحركة الشعبية لتحرير السودان، جناح عبدالعزيز الحلو، بالهجوم على الرعاة العائدين من الجنوب إلى الشمال بمنطقة «خور الورل» بجنوب كردفان، ما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين وعناصر من القوات النظامية وتدمير معدات عسكرية ومدنية.

ثقة هشة

يبرهن الوضع القائم على أن إجراءات بناء الثقة التي اتبعتها السلطة مع الحركات المسلحة في الهامش تعاني مشكلات، وغير كافية لوقف النزاعات، كما أن السلطة بحاجة إلى ضبط بوصلة تعاملها مع قضايا الهامش بشكل أكثر احترافية، لأن تبادل الاتهامات في ظل تجميد المباحثات السياسية مع حركة الحلو في جوبا قد يؤدي إلى ردة سياسية تؤثر على سير المرحلة الانتقالية برمتها.

ودعت الجبهة الثورية، قيادات الحرية والتغيير، وجميع القوى، المشاركة في الثورة للتشاور في جوبا بشأن إيجاد آلية جديدة لإعادة تنظيم

في تصريح لـ«العرب» إن «بطء الحكومة في التعامل مع أزمات المرحلة الانتقالية انعكس سلباً على علاقتها مع الهامش، ما أفسح المجال أمام قوى معادية للثورة لأن تدخل على خط الأزمة مستغلة الاحتقان». وتصر خضير أن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة تكبل يدها بشأن التعامل بصورة سليمة مع الهامش لأن قرارات رفع الدعم تواجه سخطا في الولايات التي تعاني أوضاعاً صعبة، ما يجعل خطواتها لحل المشكلات غير مرحّب بها من قبل قطاعات واسعة من المواطنين النازحين.

ووفقاً للمكتب الأمم المتحدة لشؤون تنسيق المساعدات الإنسانية، فإن الوضع الإنساني في السودان يتدهور بسرعة ويحتاج 9.3 مليون شخص، أي ربع سكان البلاد تقريباً لمساعدات إنسانية خلال العام الحالي.

ويذهب البعض للتأكيد على أن تأخر توقيع السلام، وعدم استيعاب جميع الحركات داخل مسار جوبا قد يكون مقدمة للانخراط في أعمال مسلحة بين الجيش كمثل عن المركز والحركات المسلحة التي أعلنت عن وقف العدائيات من جانب واحد، ما يعني إفساح المسار الانتقالي الذي يشكل السلام ركيزة

انفجار بيروت يكتب نهاية تغول حزب الله والتيار العوني

أشرف ريفي: نحن مع إسقاط كل الطبقة السياسية وإعادة تشكيل السلطة من جديد

التشريعية التي أجريت عام 2018. إلا أن علاقة الصداقة التي تربط قيادات كتل وأزمنة كتير المستقبل اللبناني بزعامة رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مع رئيس البرلمان نبيه بري قد تعوق التوجه لحل البرلمان، فضلاً عن التخوف الداخلي والخارجي من الذهاب للفرع إذا ما تم حل البرلمان في الوقت الراهن.

وفي رده على تصريح نائب رئيس البرلمان إليي الغزالي بأن «إسقاط الرئيس عون يعني إما حرباً أهلية أو تمرسا مناطقياً»، قال ريفي «ثورة 17 أكتوبر التي ننتمي لها تنادي بالعمل الديمقراطي السلمي فمن أين جاءوا بالحديث عن حرب أهلية، وبالتالي سلاح مع الفريق المقابل لا مع فريق الثورة».

وأضاف «الحرب الأهلية تتطلب وجود سلاح عند فريقين متقابلين، وثورة 17 أكتوبر هي ثورة سلمية حضارية تلتزم بالقانون والدستور».

ويرى أن هذا الحديث الصادر عن نائب رئيس البرلمان مجرد تهويل لقطع الطريق على خطوة جدية تقوم بها الثورة في محاولة لوضع حد لحالة الانهيار الذي يستنزف لبنان بكل مقوماته.

انتخابات نيابية مبكرة. ويرى مراقبون للشان اللبناني أن خصوماً لحزب الله، ومن بينهم جعجع، يهدفون من الأساس لتغيير تشكيل البرلمان الحالي، والذي يحتل حزب الله وحلفاؤه السياسيين وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر ونواب مستقّلون مولون له ما يقرب من 70 من مقاعد البالغ عددها 128 منذ الانتخابات



المصالح توحد وتفرق

خاصة، وأنصوّر أن انعكاس حالة الاعتراض على نتائجه قد يحتاج فترة زمنية».

وفي هذا الإطار أعرب الوزير السابق عن تمنياته بأن تتكلل بالنجاح جهود رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في إقناع كتلة نيابية بارزة بضرورة العمل المشترك من أجل الوصول إلى

واعتبر أن حزب الله مشكلة وحجر عثرة في استقرار الأوضاع وخاصة مع دول المنطقة لأن «البعض من الأخوة الشيعية لم يعد يستطيع السفر أو العمل دول معينة لارتباطه بالحزب المكبل بالعقوبات الدولية».

ويعارض ريفي الأطروحات التي تذهب إلى أنه لو تم إجراء انتخابات مبكرة فربما يحصل كل من حزب الله وحلفائه، وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر، على نفس الأغلبية التي يتمتعون بها حالياً.

والإنفجار الاقتصادي، وأخيراً تسببت في إسالة دماء اللبنانيين بالشوارع». وأضاف «الناس لن يقبلوا بانصاف الحلو فالحكومة سقطت والآن مطلوب تقصير مدة ولاية مجلس النواب وتقصير ولاية رئيس الجمهورية، ومن ثم الانطلاق مجدداً بسلطة لبنانية وطنية غير منبجحة للمشروع الإيراني ولا لحزب الله».

واعتبر أن حزب الله مشكلة وحجر عثرة في استقرار الأوضاع وخاصة مع دول المنطقة لأن «البعض من الأخوة الشيعية لم يعد يستطيع السفر أو العمل دول معينة لارتباطه بالحزب المكبل بالعقوبات الدولية».

ويعارض ريفي الأطروحات التي تذهب إلى أنه لو تم إجراء انتخابات مبكرة فربما يحصل كل من حزب الله وحلفائه، وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر، على نفس الأغلبية التي يتمتعون بها حالياً.

ويعتقد أن المزاج اللبناني تغير عند كل الطوائف «وحتى الأخوة الشيعية الذين كانوا ينظرون لحزب الله على أنه صاحب مشروع عزة وكرامة وديفاع عن البلاد، اعتقد أنهم ينظرون له اليوم كعبء ثقيل». واستطرد «بالطبع نتوقع تراجعاً بنتائج التيار، أما حزب الله فله وضعية

ورئاسية مبكرة». وثق وجود مشروع سياسي تركي لاجتياح لبنان، مشيراً إلى أن أهل الشمال هم جزء من لبنان وتمسكون بهويتهم اللبنانية ولا يمكن لأي سلطة سياسية أو عسكرية تغيير ذلك. ويطلب المحتجون في لبنان باستقالة الرئيس ميشال عون وكذلك مجلس النواب برئاسة نبيه بري، إلى جانب إقالة كبار مسؤولي الدولة الذين يرون أنهم مسؤولون عن وقوع الكارثة.

حزب الله صار عبئاً حتى على شعبة لبنان لأنهم باتوا مكبلين حتى من السفر بسبب العقوبات عليه

ولا ينكر ريفي، السياسي السني البارز والذي يوصف بكونه أحد أشد الخصوم السياسيين لحزب الله اللبناني، أن «هدف أغلب خصوم حزب الله هو إنهاء السلطة الحالية، كونها محسوبة على الحزب، وإعادة تشكيلها من جديد». وأرجع وزير العدل اللبناني هذا إلى أن السلطة الحالية «قادت لبنان للخراب

بيروت - يرى شق من السياسيين اللبنانيين المناوئين لحزب الله المدعوم من إيران والتيار الوطني الحر أو ما يسميه البعض بـ«التيار العوني» أنه لم يعد بالإمكان العودة إلى السوراء مع حصول قطيعة بين هذين الكيانين ومؤيديهم في الداخل.

وتزايدت الفجوة لدى هؤلاء ومن بينهم وزير العدل السابق اللواء أشرف ريفي بأن حزب الله صار عبئاً ثقيلاً على الشيعية أنفسهم في لبنان قبل أن يكون عبئاً ثقيلاً ومربكاً للدولة اللبنانية ومخرباً لعلاقاتها مع محيطها العربي وعلاقتها الدولية.

أما التيار الوطني الحر فهو يلفظ أنفاسه الأخيرة وهناك تراجع كبير بشعبيته وعدد منتسبيه جراء تقييده للعطاء المسيحي للمشروع الإيراني الذي دمر لبنان.

وأكد ريفي في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية أن مطالب المحتجين بإسقاط الطبقة السياسية برمتها، وعدم الاكتفاء باستقالة الحكومة، إنما هي «مطالب مشروعة» في ظل فداحة الدمار والخسائر التي خلفها انفجار مرفأ بيروت.

وقال «نحن مع إسقاط كل الطبقة السياسية وإعادة تشكيل السلطة من جديد، ودعوى لإجراء انتخابات برلمانية